بإمكان المواطن الحصول على هويته الشخصية خلال يومين وفي المراكز البعيدة خلال أسبوع

رحال لـ«الوطن»: مشروع للدفع والتوقيع الإلكتروني للوثائق التي يحتاجها المواطن من «الأحوال المدنية»

محمد منار حميجو

أكد المدير العام للأحوال المدنية في سورية أحمد رحال أنه حالياً يتم العمل على مشروع الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني للوثائق التي يحتاجها المواطن من الأحوال المدنية، موضحاً أنه لم يعد المواطن بحاجة إلى أن يذهب إلى أي مركز ليدفع قيمة أي إيصال سواء غرامة مالية أو قيمة الطوابع بل يستطيع الدفع مباشرة من حسابه الالكتروني، أو عبر الموبايل.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت رحال إلى أن هذا المشروع يخفف كثيراً عن المواطنين وكذلك عن مديريات الأحوال المدنية، من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن المشروع، لافتاً إلى أن المشروع يتم العمل عليه حالياً في دائرة المعلوماتية ومديرية الخدمات المشتركة في الشؤون المدنية.

وفيما يتعلق بأمانة سورية الواحدة أكد رحال أن تطبيقها خفف الكثير من الازدحام على مديريات الأحوال المدنية والمراكز التابعة لها باعتبار أن المواطن أصبح بإمكانه الحصول على الوثيقة الخاصة به في اليوم ذاته وخلال فترة بسيطة بعدما كان يضطر للمراجعة مرة ثانية في اليوم التالي.

وأشار إلى أنه أصبح بإمكان المواطن مراجعة أي مركز تابع للأحوال المدنية لتسجيل الواقعة سواء في المحافظة القاطن بها أو أي محافظة أخرى، كما أنه يمكن للمواطن أينما كان مقيماً الحصول على الوثيقة الخاصة به، وبالتالي خفف ذلك كثيراً على المواطن وخصوصاً في تسجيل بعض الواقعات التي تتطلب أن يراجع المواطن المحافظة التي يوجد فيها سجله.

ولفت إلى أنه تم إيقاف العمل بالسجلات الورقية وأصبح تسجيل الواقعات حاسوبياً مباشرة وبالتالي أصبحت الخدمة تقدم آنياً

> أمانة سورية الواحدة خففت الكثير من ضغط المراجعين

ومن هذا المنطلق أصبح الموظف بإمكانه أن يعطي بياناً مباشراً بالواقعة وهذا ما خفف كثيراً من ضغط المراجعين للمراكز.

وفيما يتعلق بموضوع تسهيلات الحصول على البطاقة الشخصية كشف رحال أنه أصبح بإمكان المواطن الحصول على بطاقته الشخصية خلال يوم أو يومين وفي أقصى حد أسبوع وهذا يكون في المراكز البعيدة عن مديرياتها، معتبراً أن مشروع أمانة سورية الواحدة قدم الكثير من التسهيلات ومنها حصول المواطن على وثائقه بسرعة.

وفيما يتعلق بموضوع التراكمات الحاسوبية بين رحال أنه تم الانتهاء من كل التراكمات الحاسوبية وأنه لم يعد هناك أي مشكلة حول هذا الموضوع.

وأشار رحال إلى أنه يتم العمل على تركيب ألواح للطاقة المتجددة لحل مشكلة انقطاع الكهرباء وذلك بحسب حاجة كل مركز ومدى الازدحام عليه، علماً أنه تم تزويد معظم المراكز بإنفيترات لحل مشكلة انقطاع الكهرباء، مشيراً إلى أنه قريباً سيتم تطبيق المشروع وبالتتابع بحسب حاجة كل مركز.

جلسات الصيف تزيد أسعار كراسي البلاستيك

اللاذقية - عبير سمير محمود

«تبديل كرسين بكرسي جديد»، عبارة درجت مع بداية فصل الصيف لباعة جوالين في شوارع اللاذقية، معلنين بصوت عالٍ عبر مذياع السيارة عن عروض معامل البلاستيك لاستبدال الكراسي القديمة مشهورة كانت أم مكسورة بأخرى جديدة، وذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد البلاستيكية بشكل عام.

ويقول أحد المواطنين لـ«الوطن»، إن ثمن الكرسي البلاستيك اليوم بات يضاهي نصف راتب الموظف ليصل في بعض أنواعها إلى ٤٠ – ٤٥ ألف ليرة، ما جعل عملية التبديل مع الباعة الجوالين أمراً هيناً ومنقذاً للجلسات الصيفية على الشرفات والقسحات المنزلية.

وذكر بائع جوّال أن عملية التبديل تفيد الطرفين، «المعمل والمستهلك» بالوقت ذاته، فمن ناحية يتمكن الشاري من الحصول على كرسي جديد مقابل كرسي مكسور لا يمكنه الاستفادة منه مطلقاً وربما يكون مصيره القمامة، ومن جهة ثانية يقوم المعمل بإعادة تدوير وصناعة المواد البلاستيكية من جديد لتصنع بمواد جيدة ربما تكون من إنتاج معمله نفسه فيقوم بتجميع القديمة وتصنيعها من جديد وفق آليات معينة ما يوفر المال على الطرفين ونحن بدورنا نكسب نسبة معينة من هذه العملية.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من باعة الكراسي البلاستيكية في المدينة، تبيّن أن أسعار الكراسي تبدأ من ٢٣ ألف ليرة حتى ٤٥ ألفاً، حسب النوع والجودة والمواصفات، منها كراسي بلاستيكية مجدلة «دون بدين» تباع بـ٣٠ ألف ليرة وهي من شركات محلية معروفة، و«ذات البدين» تباع ما بين ٣٥ – ٤٥ ألف ليرة حسب الحجم والنوعية، في حين توجد أنواع أخرى تتراوح بين ١٧ – ٣٣ ألف ليرة منها صنف نخب ثان وثالث، علماً أنها كانت لا تتجاوز سعر ١٥٠٠ ليرة قبل سنوات.

وتباع الطاولات البلاستيكية حسب القياس المتري، ويصل متوسط سعر المتر إلى ٦٠ ألف ليرة للنوعيات الجيدة وفق ما ذكر أحد الباعة، قائلاً إن الأسعار ارتفعت كثيراً مقارنة بالسابق إذ كانت لا يتجاوز سعر الطاولة ٦ آلاف ليرة لتصبح اليوم بحوالي ٦٠ ألف ليرة صغيرة الحجم (متر)، و١٢٠ ألفاً في حال كانت كبيرة الحجم (مترات).

وتنتصر كراسي النزهات والمظلات الشمسية، الأرصفة أمام عدد من المحال في المدينة، مع موسم الصيف والرحلات البحرية والجبلية للاصطياف، لتبدأ أسعار الكراسي المخصصة لتلك الرحلات وسهلة الحمل في السيارات لكونها «قابلة للطي» من سعر ٢٥ ألف ليرة «كرسي أطفال» حتى ٤٠ ألف ليرة لكرسي الكبار، في حين يباع طقم كنبيات الحديقة «ثلاثية وثنائية و٢ مفردة وطاولة صغيرة» بحوالي مليون ونصف المليون ليرة ويزيد السعر حسب عدد القطع المكونة للطقم.

كما تباع المظلات الشمسية بشكل لافت هذا الصيف، وتبدأ أسعارها من ١١٥ ألف ليرة حتى ١٧٥ ألفاً، حسب الحجم وجودة القماش ونوع المعدن الداخل في تصنيع قاعدتها وقوائمها سواء كانت حديدية أم ألمنيوم، فيما تبدأ أسعار «الكراسي الحديدية الدوارة المغرفة» وهي تسمى «كراسي الرفاهية» بسعر ٣٥٠ ألف ليرة حتى ٧٥٠ ألفاً للكرسي الواحد وفقاً للحجم.

وحول أسباب ارتفاع أسعار الكراسي والطاولات البلاستيكية، يقول رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو لـ«الوطن»، إن ارتفاع تكاليف تصنيع هذه السلع أدى إلى زيادة أسعارها في السوق بشكل عام.

وبيّن برو أن المواد الأولية لتصنيع الكراسي والطاولات البلاستيكية ارتفعت حتى ٧٠ بالمئة عما كانت عليه سابقاً، إضافة لارتفاع أسعار استجرار الطاقة الكهربائية بشكل كبير، وارتفاع تكلفة مادة المحروقات لعدم توفرها، وارتفاع أجور النقل والأيدي العاملة ناهيك عن ارتفاع الضرائب.

وأردف رئيس اتحاد الحرفيين بالقول إن غلاء هذه المواد مقارنة بسنوات سابقة أدى إلى عزوف المستهلك عن شرائها بسبب ضعف القدرة الشرائية إلا في الحالات الضرورية، وفق ما ذكر.

فلاحون يشتكون من التأخر بدفع ثمن محصول القمح.. والمصرف الزراعي: السيولة متوفرة والتقبيض باليوم نفسه

حماة- محمد أحمد خبازي

مع بلوغ عمليات تسويق القمح بمحافظة حماة لنهاياتها، لما يزل عدد من الفلاحين لم يستلموا قيم قمحهم حتى اليوم، رغم تكبدهم أجوراً مرتفعة للجرارات الزراعية التي تقاضى بعضها نحو ٣٥٠ ألف ليرة أجرة النقلة الواحدة إلى مراكز الحبوب بمنطقة الغاب لكونها أكثر مناطق محافظة حماة إنتاجاً وتسويقاً.

وبيّن عدد من الفلاحين لـ«الوطن»، أن أمورهم المالية عالقة ماين فرع السورية للحبوب والمصارف الزراعية التي تتأخر بصرف قيمة قمحهم من دون معرفتهم الأسباب!

ومن جانبه بيّن مدير فرع السورية للحبوب وليد جاكيش لـ«الوطن»، أن التأخير بتسديد قيم الحبوب للفلاحين بالمصارف ينحصر بالمناطق، وأوضح أن إدارة الفرع تحول الكشوف فور تسليم الفلاح محصوله للمصرف بمنطقته، ولا توجد أي مشكلة بالسيولة المالية. ولفت إلى أن عمليات استلام القمح في السوق مستمرة حتى آخر حبة، وذلك في معظم المراكز التي تشهد حركة.

وأشار إلى أن الكميات المستلمة لتاريخه أكثر من ١٣٢ ألف طن، وأن مراكز جب رملة بمنطقة مصياف، ومحردة وسلمية الحركة فيها ضعيفة فارتأينا إيقاف العمل فيها.

وبيّن رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم، أن الاتحاد لم يتلق أي شكوى لتاريخه حول التأخر بصرف قيمة القمح للفلاحين، وأن عمليات التقبيض تتم مباشرة للفلاحين. وأوضح أنه يتم قبض القمح، فهي تصرف باليوم نفسه وخلال ٢٤ ساعة تكون بيد الفلاح، ولفت إلى أن السيولة المالية متوافرة بشكل كبير لدى المصارف. وذكر أنه حتى ٢١ الجاري تم صرف أكثر من ٦٦ مليوناً و٥٤٦ مليون ليرة بفرع المصرف بحماة.

وأكثر من ٢١ مليوناً بالمصرف الزراعي في مصياف، وأكثر من مليار و٩٠٨ ملايين ليرة بفرع سلحب، وأكثر من ٩٧ ملياراً و٩٩٤ مليون ليرة بمصرف السقيلبية، وأكثر من ٣٢ ملياراً و٨٨٥ مليون ليرة بمصرف شطحة، وأكثر من ٣٠ ملياراً و٤٤٢ مليون ليرة بمحردة، ونحو ٥ مليارات بسلمية، وأكثر من ١٣ ملياراً و٤٠٠ مليون ليرة في مصرف كفر زيتا، وأكثر من ٧ مليارات و٨٦٨ مليون ليرة بمصرف صوران.

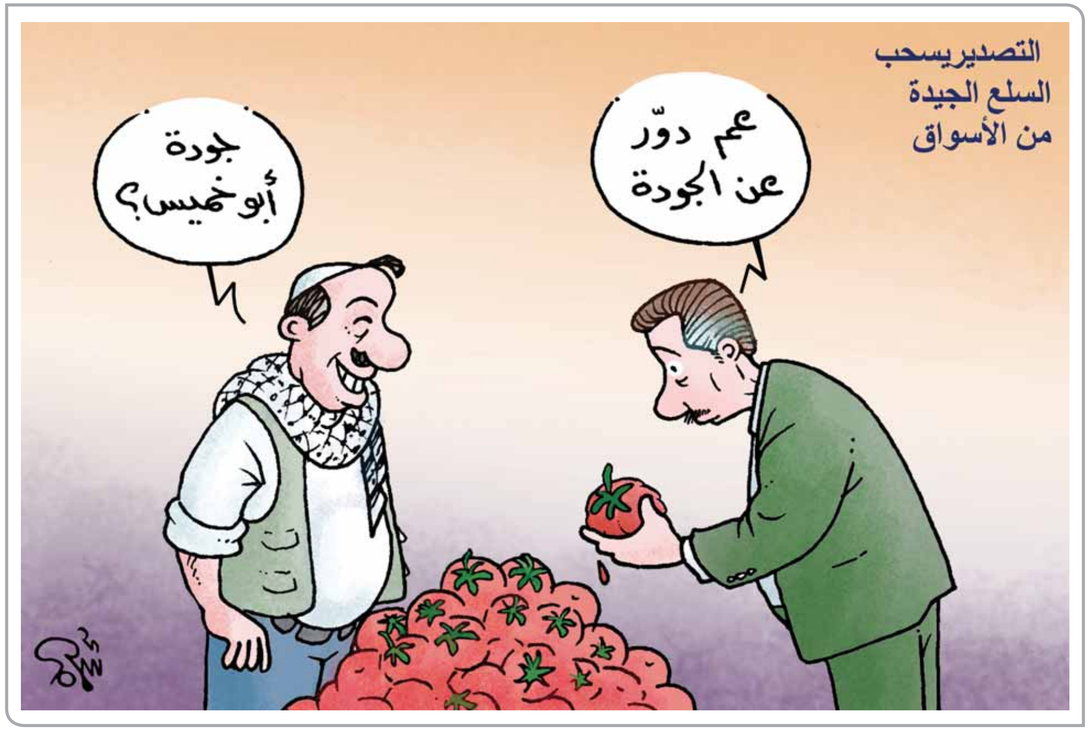

بسبب الخريطة

خلل يؤخر إصدار مخططات الوحدات الإدارية بطرطوس

طرطوس- هيثم يحيى محمد

شكاوى وصلت «الوطن» عن التأخر في إصدار المخطط التنظيمي لقريتي دحباش وبيت الجبل التابعتين لبلدية بيت كمونة في طرطوس كنموذج فاقع لبلديات كثيرة أخرى.

واشتكى أبناء القريتين عدم صدور المخطط التنظيمي لمنطقتهم- السكنية والسياحية المتميزة من حيث قربها لمدينة طرطوس وإطلالتها البديعة على الجبال والبحر- رغم مضي عدة سنوات على دراسته ورغم تعطل مصالح المواطنين الذين ينتظرون المخطط على أحر من الجمر إضافة للجوء البعض إلى المخالفات السكنية.

رئيس مجلس بلدية بيت كمونة بين لـ«الوطن» أنه تم استلام أعمال المسح الطبوغرافي لتجمع دحباش – بيت الجبل في نيسان ٢٠١٧ من فرع مؤسسة الإسكان العسكرية بحمص.

وتم وضع دراسة المخطط التنظيمي لتجمع دحباش بيت الجبل ضمن خطة مديرية الخدمات الفنية لعام ٢٠١٨ وتمت المباشرة بدراسته في العام نفسه وقد رفعت الدراسة إلى وزارة الإشغال العامة والإسكان وذلك لإعطاء الموافقة على البرنامج التخطيطي بموجب كتاب مديرية الخدمات الفنية في العام ٢٠٢٠ وتمت إعادته من الوزارة بكتابها بعد نحو أسبوعين لاستدراك بعض الملاحظات.

وبعد ذلك تم استدراك الملاحظات من مديرية الخدمات الفنية ورفعت الإضبارة إلى الوزارة بكتابها في نهاية ٢٠٢٠ وتمت الإعادة من الوزارة بكتابها بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩ وذلك بعد متابعة شخصية من رئيس بلدية بيت كمونة مع هيئة التخطيط الإقليمي الجهة التي تمت إحالته إليها حيث قامت الهيئة المذكورة بوضع ملاحظات تتعلق بضبط حدود المخطط وخاصة في الأجزاء الواقعة ضمن منطقة الحماية المطلقة وفق تصنيف هيئة التخطيط الإقليمي والاكتفاء بتنظيم العمران القائم فقط.

وبعد ذلك تم رفع عدة مذكرات من مديرية الخدمات الفنية عن طريق محافظة طرطوس لموافاتهم بخريطة المنع ومناطق الحماية المطلقة والنسبية، ص ت تاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ وآخرها كتاب مديرية الخدمات الفنية رقم ٤١٨٨ /ص ت تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ المحول بموجب كتاب محافظة طرطوس رقم ٢٩٨٥/١٠/١١/ و تاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ الموجه إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان والمتضمن تزويد مديرية الخدمات الفنية بخريطة المنع والحماية النسبية والمطلقة، وحتى تاريخه لم ترد الإجابة من وزارة الأشغال العامة والإسكان وهيئة التخطيط الإقليمي بخصوص هذه المذكرات وفق ما أفادت به مديرية الخدمات الفنية كي تتمكن هذه المديرية من اعتمادها وإنهاء دراسة المخطط التنظيمي لتجمع دحباش-بيت الجبل ليصار إلى اعتماد البرنامج التخطيطي المذكور من وزارة الأشغال العامة والإسكان ومن ثم يقوم المجلس البلدي لبلدية بيت كمونة بالموافقة على إعلانه للاعتراض، وتتم دراسة الاعتراضات من اللجنة الفنية بالهيئة وفق أحكام المرسوم رقم ٥ لعام ١٩٨٢ المعدل بالقانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٢واستكمال إجراءات إصداره وتصديقه أصولاً».

من جهته مدير الخدمات الفنية بطرطوس أحمد سليمان قال: لقد تمت المباشرة بتنظيم تجمع دحباش وبيت الجبل عام ٢٠١٩ وأرسل إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان أول مرة للموافقة على البرنامج التخطيطي بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٨.

عاد بملاحظات بكتاب الوزارة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢١ وتم استدراك هذه الملاحظات ورفع إلى الوزارة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٦ ثم عاد من الوزارة بملاحظات جديدة بكتاب الوزارة وأيضاً تم استدراك الملاحظات ورفعت الإضبارة إلى الوزارة للموافقة على المخطط بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ وتمت إحالته إلى هيئة التخطيط الإقليمي. وعاد إلينا بكتاب الوزارة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ لاستدراك ملاحظات هيئة التخطيط الإقليمي.

وتم رفع الإضبارة مجدداً إلى الوزارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٩ للموافقة عليه وعاد من الوزارة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩ لضبط حدود وشكل المخطط المقترح وخاصة الأجزاء الواقعة ضمن الحماية المطلقة وشبه المطلقة وإخراج الأجزاء الواقعة ضمن منطقة الحماية المطلقة.

وأضاف سليمان: تم بناءً عليه إعداد مذكرة ورفعها إلى الوزارة لتزويدنا بخريطة واضحة بإحداثيات تبين مناطق المنع والحماية المطلقة والنسبية ولم تردنا الخريطة حتى تاريخه: وهنا أقول لكم إن سبب التأخير في البرامج التخطيطية والمخططات التنظيمية الجديدة هو عدم تزويدنا بنسخة من الخريطة بالرغم من مراسلة الوزارة أكثر من مرة لتزويدنا بهذه الخريطة.

في ضوء ما تقدم يتضح أن الكرة في ملعب الجهات المركزية التي تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا التأخير والتعطيل المقصود أو غير المقصود، والمطلوب هو سرعة المعالجة لهذا المخطط وغيره من المخططات التي تخص بلديات أخرى.